الأنباء
الخميس 16 يوليو 2020
alanba.com.kw

الفارس: المشروع يتضمن مولاً تجارياً بمساحة بناء 323 ألف متر مربع وسكناً استثمارياً (72 ڤيلا و204 شقق)

توقيع عقد «J3» في مدينة جابر الأحمد بتكلفة 156,3 مليون دينار

المشروع يوفر نحو 9200 وظيفة في المشاريع المحلية ويعزز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

عادل الشنان

أبرمت المؤسسة العامة للرعاية السكنية امس الأربعاء، اتفاقية وثيقة الالتزام مع المستثمر الفائز لتطوير الفرصة الاستثمارية (J3) الواقعة في مدينة جابر الأحمد السكنية، وجاء ذلك بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة على ترسية ذلك المشروع وفقا لإجراءات المؤسسة بهذا الشأن.

وبهذه المناسبة، صرحت وزيرة الأشغال ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.رنا الفارس بأن ترسية هذه الفرصة الاستثمارية في مدينة جابر الأحمد السكنية تمت وفقا للقانون رقم (47) لسنة 1993 ولائحة الاستثمار الصادرة بالقرار الوزاري رقم 32 لسنة 2016 وتعديلاته وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 116 لسنة 2014 ولائحته التنفيذية.

د.رنا الفارس

وأوضحت أنه تم التعاقد مع تحالف شركة مباني وشركة التخصيص القابضة ومجموعة الصناعات الوطنية القابضة (لتطوير أرض بمساحة إجمالية 217272 مترا مربعا) تتضمن مولا تجاريا بمساحة بناء إجمالية 323 ألف متر مربع وسكنا استثماريا (72 ڤيلا متلاصقة و204 شقق) ولمدة استثمارية محددة بـ25 سنة من تاريخ التشغيل التجاري للفرصة، وقام بالمشاركة بتمويل تلك الفرصة كل من البنك الأهلي الكويتي وبنك بوبيان لما تملكه تلك البنوك من خبرات وممارسات في مجال تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد بلغ إجمالي تكلفة تطوير المشروع نحو 156,3 مليون دينار وبإجمالي إيرادات للمؤسسة تقدر بـ 54,6 مليون دينار.

وبينت الفارس أن تلك المشاريع لها انعكاسها الإيجابي على رفع مستوى جودة المعيشة في المدن الإسكانية من خلال توفير الخدمات والسلع المطلوبة عن طريق القطاع الخاص وفقا للدراسات المعدة من قبل المؤسسة للتثبت من جدوى تطويرها.

وأضافت د.الفارس: ويعمل هذا النظام على تخفيف العبء المالي والإداري عن عاتق المؤسسة من خلال تحويل الأراضي غير المدرة للدخل إلى أصول ذات عوائد مجزية ومتنامية وضمان الوصول إلى أعلى معايير الجودة من خلال التنافس بين شركات القطاع الخاص.

وأشارت الفارس إلى أن مثل هذا المشروع سيخلق فرصا للاستثمار مع فرص عمل تقدر بعدد 9200 وظيفة في المشاريع المحلية ونقل مخاطر التصميم والتنفيذ والطلب على المشاريع السكنية والعلاقة فيما بينها للقطاع الخاص.

كما شكرت الفارس القطاع المصرفي في الكويت على تفاعله وجهوده الحثيثة في المساهمة مع المطورين في تمويل المشاريع وفق الهيكلة والأطر التعاقدية الموضوعة من قبل المؤسسة والتي بطبيعة حالها تضفي مزيدا من رغبة القطاع الخاص في الشراكة مع المؤسسة لتطوير مشاريعها.

وعلى هامش توقيع وثيقة الالتزام، قال الرئيس التنفيذي لشركة المباني وليد الشريعان: فخورون بمشاركتنا في مشروع جي3 انطلاقا من مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي التي ستسهم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتبر مشروع جابر الأحمد أحد المشاريع المجتمعية المستدامة قيد التطوير.

ويتمتع مشروع جابر الأحمد بموقع متميز في الكويت، ويعتبر مثالا يحتذى به للمناطق الحديثة، حيث يجسد رؤية مستقبلية لمشاريع التطوير في البلاد، إذ يعتبر وجهة جديدة بهوية معاصرة، وفرصة للاستمتاع بالعيش في مدينة حديثة تنبض بالحياة وتنسجم فيها أبرز مكونات البيئة الحضارية الملهمة، وسيتم من خلال المشروع تطوير نحو 276 وحدة سكنية تتضمن منازل وشققا، ومجمعا تجاريا تبلغ مساحته التأجيرية نحو 104 آلاف متر مربع.

المشروع يوفر خدمات متنوعة لأهالي المدينة

أحد مخططات الفرص الاستثمارية في مدينة جابر الاحمد

إنهاء 23 مشروعاً خلال الحظر الجزئي

فرش 192 كم من الإسفلت في الطرق الرئيسية بمختلف المناطق

فرج ناصر

أشادت وزيرة الأشغال ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.رنا الفارس بجهود الكوادر الكويتية العاملة في وزارة الأشغال والهيئة العامة للطرق على مستوى خطة تطوير الطرق وشبكة الشوارع الرئيسية في الكويت، حيث استعرضت نجاح الوزارة والهيئة خلال فترة حظر التجول سواء الجزئي أو الكلي لإنجاز أكثر من 23 مشروعا جديدا لتطوير شبكة الطرق في البلاد.

وأوضحت د.الفارس أنه تم فرش الإسفلت في 8 طرق رئيسية مع زيادة كميات فرش الإسفلت خلال العام الحالي بشكل مضاعف عن أي وقت مضى، حيث بلغت نسبة الزيادة 128,57٪ خلال 6 أشهر من يناير 2020 حتى يونيو 2020 عن مجمل ما تم فرشه من أسفلت طوال عام 2019.

وأوردت د.الفارس في المقارنة الأبرز أنه تم فرش 192 كيلومترا منذ بداية هذه السنة 2020 حتى شهر يونيو الفائت، مقارنة بفرش 84 كيلومترا طوال العام الفائت 2019.

وكشفت عن أنه منذ بدء خطة التطوير في أبريل 2019 حتى يونيو 2020 الفائت تم فرش الإسفلت في 48 منطقة داخلية بطول 431 كيلومترا بعرض الطريق.

وأفادت بأنه تم في عام 2020 فرش 28 كيلومترا من الإسفلت قبل تطبيق حظر التجول، بينما تمت عملية تطوير الطرق عبر تنفيذ وفرش 164 كيلومترا من الاسفلت خلال فترة الحظر الجزئي، وكذلك الحظر الكلي الذي تم تطبيقه بالبلاد.

وأثنت الوزيرة د. الفارس على جهود جميع العاملين في وزارة الأشغال والهيئة العامة للطرق والنقل البري لحجم الإنجاز الذي سجلوه خلال هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، مثنية على دور الكوادر الوطنية خلال هذه المرحلة.

أكد في بيان له ضرورة الالتفات إلى عدم تقيّد بعض دول الجوار بإجراءات منع الصيد .. والشباك الشبحية ممنوعة

«اتحاد الصيادين»: لسنا مسؤولين عن انخفاض إنتاج مصايد الأسماك

ننتظر التعاون من «البيئة» و«الزراعة» بخصوص القرقور الصديق للبيئة

استمرار توقف السفن المرخصة بالجر الخلفي عن العمل في المياه الإقليمية

أكد الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك أن الاتحاد لا يتحمل وحده انخفاض المخزون وإنتاج مصايد الأسماك بل هناك جهات أخرى مسؤولة عن الحفاظ على هذا المخزون وفي مقدمتها التأثيرات الإقليمية فبعض الدول المحيطة لا تلتزم بالاتفاقيات الدولية وإجراءات منع الصيد في فترات الحظر.

وقال رئيس الاتحاد ظاهر الصويان في بيان لتفنيد رأي الاتحاد في الاستراتيجية الخاصة بالمحافظة على المخزون وما يواجهه الصيادون خلال المرحلة الحالية من الاشتراطات المفروضة عليهم والتي يعتبرونها صعبة وتعجيزية، أنه من غير الصائب أن تصب الجهات المعنية انتقاداتها على اتحاد الصيادين وكأنه الجهة المعنية الوحيدة بالحفاظ على المخزون السمكي. وبين الصويان ان الاتحاد لم يجد أي تعاون من الجهات المعنية حيث تمت مخاطبة الهيئة العامة للبيئة بعدة موضوعات منها توفير نموذج للكوفة صديقة البيئة بالتعاون مع «الزراعة» ولم يأت رد لأكثر من سنتين بالإضافة إلى عدم تعاونها باستمرارها في منع استيراد القراقير بالرغم من تنفيذ الاتحاد لمواصفات القرقور صديق البيئة والذي اشترطته «الزراعة» بقرارها رقم 1111 لعام 2016 بطلب من «البيئة» بحجة أن القرقور الذي يتم استيراده غير مطابق رغم تنفيذ الشروط وتوقف استيراد القراقير منذ أكثر من عام وحتى الآن.

الجر الخلفي

وأشار إلى استمرار توقف السفن المرخصة بالجر الخلفي عن العمل في المياه الإقليمية لعامين متتاليين 2018 و2019 رغم موافقة الهيئة العامة للبيئة في أحد الاجتماعات بتاريخ 2019/7/22 على السماح للنجات المرخصة بالصيد بالجر الخلفي بالعمل بالكوفة التقليدية من 2019/9/1 وبعد الاجتماع بأيام أرسلت الهيئة الى «الزراعة» كتابا بعدم السماح لسفن الجر الخلفي بصيد الروبيان في المياه الإقليمية ولحين توفير الكوفة صديقة البيئة ومازال التوقف لسفن تراخيص الجر الخلفي مستمرا واذا كانت الجهة المعنية وهي «البيئة» لا تريد عمل الرخص التي تعمل بالقراقير اوالجر الخلفي في مياهنا الإقليمية، فعلى الهيئة تعويض أصحاب هذه الرخص عن فترة توقفها هذه الفترة بالقدر المناسب الذي يغطي خسائرها.

ظاهر الصويان

بالصورة التي تتطلبها الشروط التعجيزية، لأن شروط القرقور التي تم طلبها بعضها لا يمكن تطبيقه واقعيا وطلبنا من المصانع الموجودة بدولة الإمارات مواصفات القرقور الذي نستورده منها وقد أكدوا أن هذه المواصفات هي التي فرضتها الهيئة العامة للبيئة بالإمارات وتم إرسال رد المصانع الى الهيئة العامة للبيئة، كما أن من ضمن مواصفات القرقور صديق البيئة الذي منعت الهيئة استيراده هو الذي طبقت مواصفاته من قبل بناء على قرار «الزراعة» واستخدم فيه السلك المتحلل الجلفاني التلقائي من الألمنيوم والمغنسيوم mimg5 بسمك 1,6 مل في تثبيت باب فتحة الهروب وكان هذا التعديل في مواصفات القرقور صديق البيئة التي طلبتها الثروة السمكية من الاتحاد آنذاك بالقرار سالف الذكر وتم احضار عينة من السيم واعتمدته الثروة السمكية.

الصيادون ملتزمون بتنفيذ قرارات الجهات المعنية للحفاظ على الثروة السمكية

الكوفة الصديقة للبيئة

وأكد ان التقصير لم يكن من الاتحاد اطلاقا في مسألة الكوفة الصديقة للبيئة بل من الجهة المعنية بتوفير نموذج الكوفة المطلوب حتى يتخذه الاتحاد نموذجا ويعمل مثلة لاستئناف عمليات صيد الربيان بالمياه الإقليمية الكويتية، لافتا الى ان في مختلف دول الخليج تتمتع الجهة القائمة على إدارة الثروة السمكية بدور أساسي في مساعدة الصيادين وتوفير المستلزمات التي يقومون بالصيد بها حسب اشتراطات الجهة المسؤولة ليعملوا على نماذجها، ونأمل ان يتحقق هذا التعاون في القريب العاجل وتحل مشكلة الكوفة صديقة البيئة.

صيد الربيان

ونفى أن يكون هناك قرار من مجلس الوزراء بمنع صيد الربيان في المياه الإقليمية، حيث اجتمعت لجنة الخدمات مع الجهات المعنية بحضور الاتحاد وتم تفويض «الزراعة» بالتنسيق مع «البيئة» بالعمل على تنظيم عملية الصيد بالكوفة بالشكل الذي يحافظ على استدامة الثروة، مكررا تأكيده الحرص على تطبيق القانون ولكن ليس بالصورة التي تتطلبها الشروط التعجيزية، لأن شروط القرقور التي تم طلبها بعضها لا يمكن تطبيقه واقعيا وطلبنا من المصانع الموجودة بدولة الإمارات مواصفات القرقور الذي نستورده منها وقد أكدوا أن هذه المواصفات هي التي فرضتها الهيئة العامة للبيئة بالإمارات وتم إرسال رد المصانع الى الهيئة العامة للبيئة، كما أن من ضمن مواصفات القرقور صديق البيئة الذي منعت الهيئة استيراده هو الذي طبقت مواصفاته من قبل بناء على قرار «الزراعة» واستخدم فيه السلك المتحلل الجلفاني التلقائي من الألمنيوم والمغنسيوم mimg5 بسمك 1,6 مل في تثبيت باب فتحة الهروب وكان هذا التعديل في مواصفات القرقور صديق البيئة التي طلبتها الثروة السمكية من الاتحاد آنذاك بالقرار سالف الذكر وتم احضار عينة من السيم واعتمدته الثروة السمكية.

الصيد الجائر

وفيما يتعلق بالصيد الجائر وغير المنظم والذي يتم اتهام الصيادين به في جون الكويت فشدد على أنه غير صحيح فالكل ملتزم بالقرارات كما أن الصيد الجائر صيد عشوائي في فترات الحظر وينطبق على الذين لا يحملون تراخيص صيد والمخالفين للقوانين المحلية والدولية ولكن الصيادين المنظمين أصحاب رخص ملتزمون بالقوانين التي تصدر من الجهات المعنية وفترات الحظر الموسمي سواء للربيان أو الزبيدي أو الكنعد أو الميد، مستغربا من الا تلتفت الجهات المعنية الى الصيد الجائر الذي تقوم به بعض دول الجوار أثناء الحظر، حيث يجب ان تلتزم بالاتفاقيات.

أما بخصوص عدد المخالفات المعنية بالصيد التي تراوحت بين 550 و600 مخالفة منذ صدور القانون، قال إن هذه المخالفات ليست كلها للصيادين وكل من يخالف سيأخذ عقابة وفقا للقانون

الشباك المهملة

ونفى ازدياد ظواهر الصيد الشبحي الذي يؤثر سلبا على الثروة السمكية، لأن استخدام الشباك الشبحية ممنوع أصلا ولا توجد محلات بالكويت لبيعه أو استيراده، فضلا عن أن الصيادين يحافظون على شباكهم لأقصى درجة ولا يلقون بها في البحر حتى تستهلك تماما ثم يلقونها في الأماكن المخصصة. وحول انخفاض انتاج المصايد البحرية من أعلى معدلاته في منتصف التسعينيات، حيث تجاوز 8,500 اطنان الى 5,600 طن سنويا حاليا، فلفت الى ان ذلك يرجع الى عدة عوامل وهي أن الكويت تلتزم بفترات المنع في ظل عدم التزام بعض دول الجوار. وقد ابدى الاتحاد رأيه اثناء الحلقات النقاشية التي أجراها معهد الكويت للأبحاث العلمية عام 2014 حتى 2016 بأن عدم التزام هذه الدول من أسباب تدني المخزون، ورغم ذلك تسمح الكويت بإدخال مصيد هذه الدول من الربيان والزبيدي أثناء فترات الحظر الموسمي لتلك الأنواع وهذا ما شجعها على الصيد الجائر لهذه الأنواع.

المخزون السمكي

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة على المخزون السمكي بالمياه الإقليمية وأسباب انخفاضها، والتي من بينها عدم توافر المعدات الخاصة التي تحافظ على التنوع الاحيائي، فقال ان الاتحاد مازال ينتظر توفير الكوفة صديقة البيئة المزمع الحديث عنها حتى يقوم الاتحاد والصيادين بالعمل على اقتنائها واستخدامها.

أما فيما يتعلق بتدني المخزون، فأشار إلى عوامل أخرى وهي أن الحرب العراقية ـ الإيرانية اندلعت منذ عام 1980 حتى 1988، حيث كان ممنوعا على الصيادين الصيد شمال شرق جزيرة مسكان وكامل جزيرة بوبيان الى رأس القيد ويمنع عليهم اماكن كثيرة بسبب استهداف البحر عسكريا أثناء الحرب، فكان الصيد ومعظمه في جون الكويت حتى الاحتلال العراقي، وبعد التحرير أصبحت دول الجوار تملك أعدادا كثيرة من اللنجات ومنها ما يعمل تراخيص طوال العام وهذا من شأنه أن يستنزف المخزون السمكي والمشترك مع الكويت، كما أن أغلب الأسماك مهاجرة وليست مستوطنة ويتم صيدها قبل دخولها مياهنا الاقليمية مما نتج عن ذلك انخفاض بالمصائد والمخزون المشترك.

بدء صيد أسماك الزبيدي اليوم.. و75٪ من الصيادين خارج البلاد

الصويان لـ «الأنباء»: إيقاف شراء السمك المستورد من مخالفي الحظر يمنع التجاوزات ويعزز المخزون الإستراتيجي

دول الجوار تستنزف مخزوننا المشترك.. والمخالفون يبيعوننا أسماكنا

محمد راتب

أكد رئيس اتحاد صيادي الأسماك ظاهر الصويان في تصريح لـ «الأنباء» أن دول الجوار غير ملتزمة بفترات الحظر، مع العلم أن هناك مخزونا مشتركا بيننا وبينهم، ما يجعلهم يستفيدون من فترات الحظر في الكويت ويصيدون في المياه المشتركة، مشيرا إلى أن منع إدخال الزبيدي والربيان أثناء فترة الحظر من الدول المجاورة يمنع المخالفين من صيده، معلنا عن فتح موسم صيد أسماك الزبيدي اليوم الخميس والذي كان متوقفا لمدة 45 يوما. وقال الصويان إن «القانون لا يطبق إلا علينا»، مضيفا: إذا ضبط صياد كويتي في مياه إحدى الدول المجاورة يسجن لأشهر، في حين يطلق سراح الآخرين في مياهنا، وبالتالي فإن المناطق المحظورة علينا يتمتع بمصيدها العراق وإيران، محذرا من سنوات عجاف في المخزون الكويتي في حال استمرار الواقع الحالي. وذكر أن وقف الاستيراد ومنع إدخال الزبيدي والربيان المستورد خلال فترات الحظر يساعد على زيادة الإنتاج المحلي وانحسار المخالفات، موضحا أن هناك أعدادا كبيرة من اللنجات المخالفة من غير تراخيص تصطاد خيرات البحر التي ينتظرها الجميع، وهذا ما يسمى بالصيد الجائر واستنزاف المخزون الاستراتيجي. وأضاف الصويان: إننا نعاني نقصا كبيرا في مصيد الأسماك المحلية، ولا بد من تعاون الجهات المعنية والرقابية، لوقف مسلسل المخالفات واستنزاف المخزون، داعيا إلى اجتماع بين مسؤولي الدول لردع المخالفين.

وكان رئيس اتحاد الصيادين أشار في تصريح صحافي إلى فتح موسم صيد أسماك الزبيدي اليوم الخميس، معربا عن أمله في أن يكون الصيد وفيرا، لكنه في الوقت ذاته أشار إلى أن الصيد لن يغطي الطلب بسبب عدم التزام بعض دول الجوار بالاتفاقيات أثناء فترة الحظر. وذكر أن الكثير من الصيادين الذين يعملون على اللنجات لصيد الزبيدي والربيان خارج البلاد وسيعودون بعد فتح المطار للطيران التجاري في الأول من أغسطس المقبل كما أعلن الطيران المدني، موضحا أن عدم تحديد فتح موسم صيد الربيان حتى الآن جعل الصيادين في حيرة من أمرهم، فهم ينتظرون التعليمات من الاتحاد بشأن الموسم وتحديد موعد البدء بالصيد، مبينا أن نسبة الصيادين المتواجدين خارج البلاد 75٪ من إجمالي الصيادين الكلي لأن جميع الطرارید واللنجات تحتاج إلى الصيانة والتجهيزات الكاملة بمعدات الصيد، آملا من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية سرعة إصدار القرار في هذا الشأن ليكون هناك وقت كاف لتجهيز اللنجات، داعيا إلى إلغاء شرط ختم جوازات سفر الصيادين للخروج والعودة للمياه الاقتصادية.